

بيان الجمعية حول مراقبة الانتخابات التمهيدية لائتلاف "شمالنا"

راقبت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات "لادي" الانتخابات التمهيدية لائتلاف "شمالنا" في دائرة الشمال الثالثة (البترون، الكورة، زغرتا، بشرّي) يوم الأحد في 27 شباط 2022.

تتّمن الجمعية، بدايةً، دعوة الائتلاف لها لمراقبة الانتخابات، كما وتؤكد أنّ مراقبيها التسعة الموزعين في أقضية الكورة والبترون وبشري وزغرتا لم يتعرّضوا لأيّ إشكال أو مضايقات من أي مرشح/ة أو جهة كانت. وقد تابع مراقبو الجمعية ميدانيًا في المراكز الأربعة بما فيها غرفة العمليات مجريات العملية الانتخابية، وواكبوا مراحلها منذ بدء التصويت عند الساعة الثامنة صباحاً ولغاية انتهاء عمليات الفرز عند الساعة الثامنة وإعلان النتائج.

في قانون الانتخاب

اعتمدت "شمالنا" قانون انتخاب نسيباً يعتمد احتساب الأصوات وفق نظام الصوت المتحول، بحيث يفوز بالانتخابات التمهيدية المرشّحون الذين يُحرّزون أعلى عدد من الأصوات بعد عملية الفرز. يبلغ عدد المقاعد موضوع الانتخابات التمهيدية عشرة مقاعد يتنافس عليها مختلف المرشّحين على أن تقسّم المقاعد على أربعة دوائر، كما يلي:

- الدائرة الأولى: ثلاثة مقاعد مارونية في قضاء زغرتا
- الدائرة الثانية: مقعدان مارونيان في قضاء بشري
- الدائرة الثالثة: ثلاثة مقاعد روم أرثوذكس في قضاء الكورة
- الدائرة الرابعة: مقعدان مارونيان في قضاء البترون.

كما وشكّل ائتلاف "شمالنا" هيئات للإشراف على الانتخابات، ولجنة لحلّ النزاعات. ولمّا كانت هذه التجربة جديدة، نلفت إلى ضرورة التنبّه إلى ضرورة اعتماد الصيغ اللغوية الواضحة كي لا يساء فهم القصد التشريعي، واحترام المهل المنصوص عنها، وعدم استسهال تغيير الآليات المنصوص عنها في القانون، باعتبار أنّ التجربة مرشّحة للتعميم، دون أن يكون القصد إبقاءها كنشاط داخلي خاص بمجموعات شمالنا، فعند ذلك يعود لمكوّني الائتلاف التصرّف كما يرون.

وفي هذا السياق وفي مقاربة لقانون الانتخاب الذي اعتمده ائتلاف شمالنا، نسجّل ما يلي:

- المادة 27 لم تلحظ مدّة زمنية محددة لتشكيل لجنة حلّ النزاعات، ما يؤثّر على جاهزيتها المهنية والمعرفيّة، في حال لم تشكّل قبل تقديم المرشّحين اعتراضاتهم وشكاويهم.
- المادّة 57 تقضي بتعيين هيئة القلم قبل عشرة أيّام من يوم الاقتراع. ولكنّ الإدارة الانتخابيّة لم تعلن عن تعيين هيئات القلم ضمن المهل المحددة قانوناً.
- المادّة 55 تقضي بالآليات ومهل زمنيّة لتغيير خيار الاقتراع، إلكترونياً أم حضورياً. وقد تساهلت اللجان المعنيّة بتغيير الخيار دون الالتزام التام بمقتضيات القانون بحجة التسهيل على الناخبين.
- المادّة 59 تلحظ تنظيم انتخاب هيئة القلم، دون أن تحدّد تاريخاً واضحاً لذلك، ما حال دون تنظيم هذه الانتخابات.
- المادّة 62 تحدّد مستلزمات القلم، ولكنّ الإدارة ارتأت تغيير الآليّة كما سبق وذكرنا.

في آلية الاقتراع والنظام الإلكتروني المعتمد

اعتمد ائتلاف شمالنا التسجيل المسبق للناخبين وتخييرهم بين التصويت الإلكتروني عبر الإنترنت، والتصويت الحضوري في المراكز المحددة. وفي خيار ملفت، قررت إدارة الائتلاف اعتماد التصويت بواسطة الأجهزة الإلكترونية في الأقلام للمقترعين حضورياً، ما يشكّل تجاوزاً للآليّة المعتمدة في القانون والذي ينص على الاقتراع بواسطة قسائم مطبوعة سلفاً وليس التصويت الإلكتروني في الأقلام. ورغم نشر الآلية الجديدة للاقتراع على موقع الائتلاف الإلكتروني، بقي عدد من الناخبين غير مدركين بالآليّة المعتمدة للتصويت. ومن هنا، تشدّد الجمعية على ضرورة الانتباه إلى هذه التفاصيل كي تبقى التجربة قابلة للتطوير.

ويبقى للجمعية التحفّظ الذي أعلنته مراراً، على آلية الاقتراع الإلكتروني كونها تتيح التصويت الجماعي ولا تحفظ سرية الاقتراع، كما وتجدر الإشارة إلى أنه ونظراً لطبيعة الأنظمة الإلكترونية المعتمدة إن كان للتسجيل أو للاقتراع، عادة ما تكون البيانات والمعلومات الرقمية والرموز بيد الإدارة الانتخابيّة، دون إمكانية مراقبة العملية الانتخابية من قبل مراقبي الجمعية.

وتلفت الجمعية الانتباه إلى أنّ النظام الإلكتروني المعتمد من قبل ائتلاف شمالنا أسقط إمكانية التصويت بورقة بيضاء، في حين تعتبر الجمعية أن هذا التصويت هو حقّ اعتراضيّ لا يمكن إلغاؤه.

في الضغوط على الناخبين

استمع مراقبو الجمعية إلى شهادات ناخبين أدلوا بأصواتهم عن ضغوط تعرّضوا لها كي لا يقترعوا في الانتخابات التي نظّمها ائتلاف "شمالنا" خوفاً على حد زعمهم من خسارة وظائفهم في حال ظهورهم كمؤيدين للائتلاف. كما وردت للجمعية معلومات تفيد بأن ضغوطات مورست على أحد المرشحين ومن قبل جهات لها انتماءات سياسية لسحب ترشيحه من الانتخابات، وسوف تدقق الجمعية أكثر في هذا الصدد. تكرر الجمعية دعوتها للمرشحين والمرشحات والناخبين والناخبات إبلاغها بأي مخالفة أو عملية ضغط تعرضوا لها أو أي شائبة حدثت خلال اليوم الانتخابي وذلك من خلال الاتصال على أرقام الجمعية التالية: 01333713 أو 01333714.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

بيروت 1 آذار 2022